دور القطاع الخاص في تأهيل المياه

دور القطاع المصرفي في تأهيل البنى التحتية للمياه في لبنان كان عنوان ندوة نظّمتها جمعية مصارف لبنان بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه في مقرّ الجمعية في الصيفي. وقد افتتح الندوة وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، ورئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، وشارك فيها خبراء أجانب ومحليون وممثلون عن المصارف العاملة في لبنان. وقال باسيل: «علينا البحث في إمكانية إيجاد الحلول بالتعاون مع القطاع المصرفي اللبناني لتأمين إمكانية تمويل مشاريع البنية التحتيّة، كالسدود وغيرها»، وأضاف: «نلتقي كي نناقش سدّ ثغرة من الثغرات المتفاقمة وإعادة تركيب هيكليّة البنية التحتية للمياه، حيث تتمنّى الوزارة نتيجة هذا اللقاء أن يكون القطاع المصرفي اللبناني مستعدّاً ولو جزئياً لتمويل بناء السدود والبحيرات».

من جهته قال طربيه «إن البنى التحتية باتت معطى استراتيجياً بالنسبة إلى اقتصاد كلّ بلد، وإنّ بعض البنى التحتية في لبنان أضحى عائقاً أساسياً أمام النمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص، ولا مفرّ من تطويرها وتحديثها». وأضاف «أن التطوير يحتاج إلى تمويل يفوق حجمه إمكانات الدولة، ويتطلب شروطاً ليس سهلاً توفيرها، ويجب ألا يؤدّي إلى مفاقمة الدين العام».

ورأى طربيه أن الحل يتأتّى من «اللجوء جزئياً إلى القروض الطويلة والمتوسطة الأجل من صناديق التنمية الإقليمية والدولية»، لا سيما أنّ التزامات باريس ٣ «لحظت مبالغ للاستثمار في تحديث البنى التحتية لم يجر استعمالها»، وأضاف أن البديل قد يكون باللجوء «إلى التمويل المصرفي للشركات المؤهّلة تولّي الأشغال والمرافق العامة، بناءً أو تشغيلاً، على أن تكون هذه الشركات ذات مستوى عال وفق المعايير الدولية، وأن يتمّ تلزيمها لمشاريع البنى التحتية تبعاً لشروط واضحة وصريحة من النواحي القانونية ومن حيث العائدات والربحية والتزام الجودة». وأشار طربيه إلى أن المصارف استطاعت في السنوات الأخيرة «بفضل ما استقطبته من ودائع، تلبية الحاجات التمويلية المتزايدة للاقتصاد اللبناني، بقطاعيه العام والخاص. ذلك أن حصة التسليفات من الناتج المحلي تؤكد أن القطاع المصرفي هو المموّل الأكبر والأول للاقتصاد». وحتى نهاية تشرين الأول ٢٠١٠، بلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم «٣٤,٤ مليار دولار، أي ٩٠ بالمئة من الناتج فيما بلغت التسليفات للقطاع العام ٢٨,٦ مليار دولار أي ما يمثل ٧٥ بالمئة منه. وهكذا تكون المصارف قد سلفت القطاعين ٦٣ مليار دولار موزّعة بنسبة ٤٥ بالمئة للقطاع العام و٥٥ بالمئة للقطاع الخاص».

«يمكن للمصارف أن تمول الشركات المؤهلة تولي الأشغال والمرافق العامّة بناء أو تشغيلاً» بحسب طربيه